SA 4889

AFRICAN UNION | **UNION AFRICAINE**

الاتحاد الأفريقي | **UNIÃO AFRICANA**

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.africa-union.org

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الثامنة

ياوندي، الكاميرون، 11–15 أبريل 2011

LSAC/MIN/REPORT (VIII)

الموضوع: "تعزيز العمالة من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل"

تقرير الاجتماع الوزاري

—

تقرير الاجتماع الوزاري

للدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي

14 – 15 أبريل 2011، ياوندي، الكاميرون

مقدمة:

1- انعقد الاجتماع الوزاري للدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي في قصر المؤتمرات بياوندي، الكاميرون، يومي 14 و15 أبريل 2011. وكان موضوع المؤتمر كما يلي: "**تعزيز العمالة من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل**".

الحضور:

2- حضر الاجتماع الوزاري مندوبون وشركاء اجتماعيون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، مصر، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الجابون، غانا، كينيا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر،

نيجيريا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس وزيمبابوي.

3-شاركت أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنُظمات الحكومية المشتركة والمنُظمات غير الحكومية والشركاء المتعاونون على النحو التالي: فرقة الشباب المتطوعين الأفريقيين، المركز الأفريقي الإقليمي لإدارة العمل، وحدة الأعمال لجنوب أفريقيا، سفارة فلسطين، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، منُظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الاتحاد الدولي للنقابات-(الاتحاد الدولي للنقابات-أفريقيا)، منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، الرابطة الأفريقية للإنتاجية، الاتحاد الأفريقي لأرباب العمل، شبكة الشباب الأفريقية للسكان والتنمية، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

<u>البند 1 من جدول الأعمال: الافتتاح:</u>

4-في كلمته الافتتاحية، شدد الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، السيد حسن أ. سونمونو، على الحاجة إلى تعزيز سياسات التنمية التي محورها الإنسان من أجل رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للسكان مع المساهمة في النمو الاقتصادي. تم التأكيد على

ضمان جودة التعليم لتعزيز قابلية الشباب للتوظيف والضرورة القصوى للاستجابة للاحتياجات الأساسية الثماني وحقوق الإنسان باعتبارهما دعامة أساسية للسياسة الاقتصادية.

5- أكد السيد جون ساكي، رئيس الاتحاد الأفريقي لأرباب العمل، في كلمته الافتتاحية، أن لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي تشكل منبراً لتبادل التجارب وتنسيق الموقف الأفريقي الموحد حول القضايا الهامة. وشدد على الحاجة إلى ضرورة وجود قطاع خاص حيوي للإبقاء على النمو الاقتصادي في أفريقيا. وأكد أيضاً على ضرورة استقطاب الاستثمارات في أفريقيا ومواصلة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين.

6- أكد المدير الإقليمي لأفريقيا لمنظمة العمل الدولية، السيد شارل دان، على الحاجة إلى التوفيق بين وجهي أفريقيا، الوجه الاقتصادي الذي يتسم بالنمو الحيوي والسريع، والوجه الاجتماعي الذي يتميز بالتفاوت في النمو والفقر. وشدد على دور لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي في العمل من أجل التوفيق بين هذين الوجهين وتسهيل النمو والتنمية الاجتماعية. أكد المدير الإقليمي على أن مستقبل أفريقيا هو في الاستثمار في التعليم والمعلومات والحماية.

7-في كلمتها الافتتاحية، لاحظت سعادة المحامية بيانس جواناس، مفوضة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، أن أنواع العمالة غير المستقرة قد انتشرت في كافة أرجاء القارة، مما يؤثر بشدة على الشباب والنساء والاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين الفقراء. اختتمت المفوضة كلمتها بالقول إن النظر في المخاطر وقابلية التأثر يعتبر أمراً أساسياً لفهم الديناميات التي تقود إلى استمرار الفقر، ودعت إلى الدمج بين التدخلات في القطاع الاجتماعي على أساس دعم السياسات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية وحشد التأييد لها.

8-في كلمته الرئيسية، رحب رئيس الوزراء معالي السيد فيليمون يانج، نيابة عن رئيس جمهورية الكاميرون، بأعضاء الوفود المشاركين في الدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي. وأعرب عن تقديره للمفوضية لاختيار الكاميرون لاستضافة هذا الاجتماع. وأوضح رئيس الوزراء أن موضوع المؤتمر، وهو "تعزيز العمالة من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل"، يضع العمالة في صدارة مسائل التنمية. إن التماسك الاجتماعي يمثل قاعدة التفاهم الاجتماعي ومن شأنه أن يمكّن القارة من تحقيق النمو. وعلى الصعيد الاجتماعي، ينبغي أن تأخذ الحاجة إلى تعزيز العمالة في الاعتبار آثار العولمة إلى جانب معدلات البطالة العالية وانتشار الاقتصاد غير الرسمي والتوصيم والإقصاء الاجتماعي. وفي

ملاحظاته الختامية، أوضح معالي رئيس الوزراء أن الجلسة توفر الفرصة لتبادل التجارب والتباحث حول الأفكار التي ستعمق فهم مشاكل البطالة وكذلك سبل بعث الأمل في نفوس شباب حيوي.

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل الإجرائية:

(أ) **انتخاب هيئة المكتب:**

9- انتخب الوزراء هيئة مكتب الدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي على النحو التالي:

الرئيس	:	ناميبيا (إقليم الجنوب الأفريقي، الحكومة)
النائب الأول للرئيس	:	الكاميرون (إقليم الوسط، الحكومة).
النائب الثاني للرئيس	:	السنغال (إقليم الغرب، العمال).
النائب الثالث للرئيس	:	تنزانيا (إقليم الشرق، أرباب العمل).
المقرر	:	تونس (إقليم الشمال، الحكومة).

10- كانت لجنة الصياغة مكونة من مقرر الاجتماع و3 عاملين من إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

(ب) **اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل:**

11- اعتمد الاجتماع برنامج العمل وجدول الأعمال المكون من 9 بنود.

البند 3 من جدول الأعمال: بحث تقرير رئيس المفوضية عن تنفيذ توصيات الدورة العادية السابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي:

12-قدمت سعادة مفوضة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي تقرير سعادة رئيس المفوضية عن تنفيذ توصيات الدورة العادية السابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية.

13-فيما يتعلق بما ورد أعلاه، أثار الاجتماع المسائل التالية:

1) ضرورة أن تركز سياسات العمالة في المستقبل على زيادة فرص العمل في المناطق الريفية؛

2) ضرورة عقد جلسة خاصة حول مدى تنفيذ خطة عمل واجادوجو لعام 2004 مع مؤشرات واضحة حول ما تم إنجازه، فضلاً عن طريق المضي قدماً بخصوص تعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر بما في ذلك عمالة الشباب؛

3) سيتم إطلاق حملة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر (التزام من الاتحاد الأفريقي) للسادك والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في بوتسوانا في أكتوبر 2011؛

4) أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي في توفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر نتيجة لمساهمته الضخمة في عمالة الشباب والمرأة بالرغم مما يظل يواجهه من العقبات المتمثلة في غياب إجراءات الحماية الاجتماعية الملائمة وتدني مستوى الإنتاجية. ومن ثم، تدعو الحاجة إلى حشد التأييد وشن حملة لضمان الاعتراف به.

14- أحاط الاجتماع علماً بتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي واعتمد التوصيات التالية الواردة في التقرير حول البنود التي لم يتناولها اجتماع الخبراء.

1) **<u>تعزيز القدرات وتحديث خدمات العمالة العامة وإدارة العمل</u>**

أ) ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتسهيل تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء؛

ب) تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، على مواءمة الأطر القانونية في مجال العمل والحماية الاجتماعية

بغية تسهيل هجرة الأيدي العاملة داخل أفريقيا، وعلى تكامل أسواق العمل في القارة؛

2) **<u>إنشاء فريق خبراء معني بالاقتصاد غير الرسمي</u>**

أ) ينبغي أن تدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إعلان مايو شهرا للاقتصاد غير الرسمي لأفريقيا. وينبغي أن تنظَّم، مرة في كل سنتين، فعاليات الاقتصاد غير الرسمي الأفريقي خلال هذا الشهر؛

ب)ينبغي أن تجري مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة حول الجدوى الفنية والمالية لإنشاء مركز أفريقي للاقتصاد غير الرسمي؛

ج) ينبغي تعيين رئيس سابق لدولة عضو في الاتحاد الأفريقي سفيرا للاقتصاد غير الرسمي. يمكن أن تقترح الدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية اسم هذا الرئيس لتعتمده قمة الاتحاد الأفريقي في ملابو، في يوليو 2011؛

د) ينبغي أن تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي توعية الأجهزة المختصة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبرلمان الأفريقي ومؤسساته الأعضاء والنيباد، من أجل ضمان تدخلات مشتركة وأنشطة تنفيذ؛

ذ) ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بإطلاق ومسك صفحة في الشبكة الإلكترونية، وكذلك نشرة إخبارية بغية التوعية والدعوة لصالح خطة الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين.

3) **تحسين الإنتاجية:**

أ) ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتسهيل تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ أجندة الإنتاجية لأفريقيا؛

ب)ينبغي أن تجري مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة حول الجدوى الفنية والمالية لإنشاء هيئة حكم قارية لأفريقيا

البند 4 من جدول الأعمال: حلقة نقاش: تقديم الحلقة الوزارية ومناقشة مفتوحة حول: عمالة الشباب من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل في أفريقيا:

15-تولت سعادة المحامية بيانس جواناس، مفوضة إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي تنسيق المناقشة المفتوحة. أما مدير الشؤون الاجتماعية، الدكتور أولاوالي ماييجون، فقد قدم عرضا موجزا حول "**ورقة المعلومات الأساسية وتوجيه السياسات حول عمالة الشباب من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل**" التي أعدتها المفوضية. وبعد ذلك، قدم المحاورون عروضهم حول الموضوع الفرعي المطروح على طاولة المناقشة.

16- من جانبها، ذكرت معالي أنوسياتو سينازيرابا، وزيرة الخدمة العامة والعمل والضمان الاجتماعي من بوروندي، أن بلدها خارج من النزاعات، وله برامج لإعادة تأهيل الأطفال المجندين (2500) والجنود المسرحيّن (15000). وألمحت إلى الإستراتيجيات الأخرى التي شرعت بوروندي في تنفيذها لمعالجة مسألة عمالة الشباب، واختتمت كلمتها قائلة إن إصلاح قطاع التدريب المهني لربطه بسوق العمل والاحتياجات الإنمائية يشكل الإستراتيجية الرئيسية لتمكين الشباب والمرأة من تنظيم المشاريع التجارية، خصوصا المشاريع الإنمائية المحلية. في حالة بوروندي، أوردت الدراسة الاستقصائية حول الموارد البشرية التي أجرتها جماعة شرق أفريقيا والتي كان هدفها الأساسي دعم إمكانية توظيف الشباب في الإقليم، مشيرة إلى النقص في تمويل سياسات العمالة، وإلى مناسبة إدماجها في إستراتيجية الحد من الفقر باعتبار ذلك حلا فعالا.

17- أشار السيد إمتونزي إمدوابا، نائب رئيس وحدة الأعمال لجنوب أفريقيا، ممثل منظمات أرباب العمل، إلى تجربته كمنظم مشاريع شاب، مؤكداً أن أكبر تحدٍ في أفريقيا هو الإيمان بأنفسنا والثقة في الشباب. وينبغي التصدي لغياب التواصل بين الوزارات المختصة (التعليم، التدريب الفني والمهني، والعمالة والعلم والتكنولوجيا، وغيرها)، وحاجتها إلى العمل سويا لضمان توفير المهارات المطلوبة للتعليم والتدريب

المهني. كما أنه لا يوجد توجيه نحو تنظيم الأعمال في نظم التعليم في أفريقيا مع مضمون تكنولوجي في مناهج التعليم. وقد لوحظ كذلك غياب التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التدريب الخاصة. وينبغي تجنب إنشاء قاعدة غير متكافئة في سوق العمل نتيجية لعدم تكافؤ فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعليه، فمن الأهمية بمكان حمل أصحاب المصلحة على تقاسم برامجها.

18- في الكلمة التي ألقاها، أكد معالي لوح طيب، الوزير الجزائري للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنه ينبغي لأفريقيا أن تضع ثقتها في شعوبها، وأشار مجدداً إلى البرامج التي شرعت حكومة الجزائر في تنفيذها لمساعدة الشباب على تشغيل أنفسهم. وتتضمن هذه البرامج تقديم مساعدة مالية على مدى ثلاث سنوات وقروض مصرفية بكفالة من الحكومة إلى منظمي المشاريع التجارية من الشباب، فضلاً عن وضع خطط في مجال التمويل الجزئي، مع نظم تفاضلية لتقديم الخدمات تلبي احتياجات فئات محددة من الشباب مثل حملة الشهادات، والشباب غير المهرة من ذوي مستوى التعليم المتدني. وأشار إلى الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص من أجل ضمان وصول الشباب إلى المشاريع التجارية من خلال التدريب على أماكن العمل بغية اكتساب خبرة توصلهم إلى العمالة الدائمة، مشددا على الأهمية الحاسمة التي تكتسيها الشفافية في إدارة برامج تعزيز عمالة الشباب.

19- أبلغ السيد حسن أ. سونمونو، الأمين العام للاتحاد الأفريقي للنقابات أن منظمته، إلى جانب التفاوض لحقوق العمال، تقدم أيضا تدريبا على وضع خطط لتنظيم المشاريع التجارية. وتتمثل المشكلة في أن البنوك لا ترغب في مساعدة الشباب بقروض تسمح لهم ببدء مشاريعهم الخاصة. كما أن النقابات بدأت تستثمر في الفنادق والبنوك والقري السياحية وشقق الإجازة لصالح أعضائها. وينبغي إعطاء الأولوية لتعليم الكبار والتوظيف في القطاع الزراعي والطاقة.

20- شدد السيد بيريفيت فاشاري، الوزير الكاميروني للعمالة والتدريب الوطني، على الحاجة إلى إجراء إصلاحات، خصوصاً فيما يتعلق بالتدريب المهني، وتنسيقه وإدارته. ينبغي دعم الإستراتيجيات الإقليمية المعنية بالتدريب والتعليم في المجالين الفني والمهني لمواجهة التكاليف المرتفعة والباهظة المرتبطة باقتناء المهارات على الصعيد الوطني. وشدد على ضرورة تصدّر أهداف العمالة السياسات الإنمائية على مستوى كل من الاقتصاد الكلي والقطاعات مع ضرورة وضع آليات ملائمة لتنسيق تنفيذ السياسات. في بلده، يتم تنفيذ عدد من برامج عمالة الشباب التي تدعو إلى وضع آليات تنسيق فعال لزيادة نتائجها وآثارها. وشدد الوزير على المتطلبات المحتمة لتعزيز قدرات مؤسسات سوق العمل في القارة وتحديثها لضمان أداء نظم معلومات

سوق العمل بشكل جيد وتبني إستراتيجيات تمويل مبتكرة من أجل التنفيذ الفعال لسياسات العمالة.

21- أبرز خبير في مسائل الشباب انشغالات الشباب المنبثقة عن اجتماع الشباب السابق للقمة المنعقد مؤخرا في أديس أبابا، مؤكداً أن من الضروري إعطاء مكانة بارزة للشباب الأفريقي حسب المهارات التي يمتلكونها، وأنهم يستحقون نفس الفرص المتاحة لغيرهم من الشباب في الأقاليم الأخرى من العالم، مثل الوصول إلى القروض للدراسات أو لبدء مشاريعهم التجارية الخاصة بدلا من استمرار الشعور بالإحباط. واعترف بأن خطة عمل واجادوجو لعام 2004 تتضمن الإستراتيجيات المطلوبة لعمالة الشباب وتحتاج إلى إعادة النظر فيها على ضوء الأزمة الحالية التي تشهده عمالة الشباب.

22- أبلغ الدكتور كمال الخشان، نائب رئيس البنك الأفريقي للتنمية، الاجتماع بتصور البنك لظاهرة عمالة الشباب واستجابته لها من خلال وضع إستراتيجية لمساعدة الدول الأعضاء الإقليمية على نحو مناسب. سيساعد البنك الأفريقي للتنمية دوله الأعضاء الإقليمية بإجراءات فورية: (1) إدماج توفير فرص العمل في عملياته (ترتيبات دعم الميزانية القطاعية، الموارد الاجتماعية)؛ (2) تطوير قاعدة المعارف لقرارات السياسة المتعلقة بالعمالة من خلال تحليل سوق العمل أو تقييم سياسات عمالة الشباب؛ (3)

تقديم الدعم لحاضنات الأعمال التجارية بغية إنشاء مشاريع لعمالة الشباب؛ (4) إقرض المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال خطوط ائتمان للوسطاء الماليين. ستكون ثمة أعمال على الأمد المتوسط والبعيد مثل: (1) تقديم المساعدة إلى البرامج المتكاملة المعنية بالتدريب والتعليم في المجالين الفني والمهني/التعلم المهني التي تستهدف القطاع الخاص وغير النظامي؛ (2) زيادة الدعم المقدم لإصلاحات التعليم العالي من أجل مزيد من التجاوب لاحتياجات سوق العمل؛ (3) دعم الإنتاجية الزراعية؛ (4) تعزيز العمالة الريفية – الزراعة العضوية، المشاريع المتناهية الصغر القائمة على الطاقة الخضراء، تحويل المنتجات الزراعية، وأنشطة التكيف المجتمعية. وقد أكد الدكتور كمال مجددا استمرار استعداد البنك لتوفير الخبرة والمشورة والمساعدة الإستراتيجية.

23- تناول الكلمة عدد من الدول الأعضاء لتقاسم خبراتها مؤكدة مجددا دعوتها لمفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تسهيل إدارة المعلومات والمعارف فيما يتعلق بالدروس المستفادة في مجال تطوير تنظيم المشاريع وتنمية المهارات وإصلاحات التدريب والتعليم في المجالين الفني والمهني، والعمالة الريفية والخبرة في مجال الترتيبات في فترة ما بعد النزاعات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخطط تمويل سياسات العمالة،

بما في ذلك النظم الدينية مثل وكالات الزكاة، لصالح المشاريع المتناهية الصغر، وما إلى ذلك.

24- عقب حلقة النقاش، اتخذ الوزراء المقررات التالية:

1) ينبغي أن تدرج مفوضية الاتحاد الأفريقي المساهمات المنبثقة عن الدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية في الوثيقة المتعلقة بعمالة الشباب وتوزيعها خلال قمة يونيو-يونيو 2011، وينبغي أن تتضمن خطط تطوير التعلم المهني والتعلم عن بعد لصالح الشباب؛

2) ينبغي إجازة التدابير ذات الأولوية الرامية إلى تقليص بطالة الشباب بنسبة 2% سنويا باعتبارها معيارا حافزا لعمالة الشباب.

3) ينبغي للدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، بما في ذلك مشاريع الشباب الأفريقي لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم؛

4) ينبغي للدول الأعضاء وضع أُطر تشريعية لتشجيع البيئة القانونية والتمويل لعمالة الشباب؛

5) ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب البرامج الوطنية لعمالة الشباب، أن تضع خطط عمل إقليمية لعمالة الشباب، بما في ذلك تسهيل برامج المتطوعين للتدريب المهني داخل الأقاليم؛

6) تنسيق تنفيذ سياسات العمالة على أعلى المستويات في الدول الأعضاء من خلال مؤسساتها الوطنية المعنية بمتابعة خطة عمل واجادوجو لعام 2004، على أن تشمل هذه السياسات تعزيز القدرات على مستوى الحكومة المحلية أو القرى، وذلك لتعزيز توفير فرص العمل (التنسيق على الصعيد الوطني والعمل محليا)، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، خصوصا البنك الأفريقي للتنمية؛

7) يمكن استخدام فرقة الاتحاد الأفريقي للشباب المتطوعين لدعم الدول الأعضاء في رسم خريطة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وفي وضع وحفظ نظم معلومات سوق العمل؛

8) ينبغي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تسهيل وضع أُطر وطنية وإقليمية للتصديق على التعليم والتدريب المهني، إلى جانب إعداد خطط عمل وطنية وإقليمية منسقة لتسهيل تنقل الأيدى العاملة داخل القارة؛

9) ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية معا بإجراء تحليل لاحتياجات وفرص أسواق العمل الإقليمية بغية ضمان توافق أفضل

بينها وبين مهارات المتخرجين من نظم التعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني.

10) إضافة إلى تعزيز وتحديث الخدمات العامة للعمالة، بما في ذلك التوجيه المهني للشباب، ينبغي إيجاد فضاء قانوني وضريبي في الدو الأعضاء لتمكين الشباب من توظيف أنفسهم.

البند 5 من جدول الأعمال: بحث تقرير اجتماع الخبراء:

25-بحث الوزراء توصيات تقرير اجتماع الخبراء واتخذ المقررات التالية:

أولا- البند 3 من جدول الأعمال: تقرير المتابعة الثالث المقدم مرة في كل سنتين عن تنفيذ ورصد وتقيم إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004:

أ- مراجعة مقرر المجلس التنفيذي بشأن عقد اجتماعات للجنة العمل والشؤون الاجتماعية مرة كل سنتين لجعلها مرة في السنة، وإحالة مفوضية الاتحاد الأفريقي المسألة إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي؛

ب- مراجعة سياسات العمالة الوطنية والإقليمية وتحديثها وتنفيذها؛

ج- ستوزع مفوضية الاتحاد الأفريقي التقرير وتتقاسم مضمونه في المناسبات ذات الصلة وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي؛

د- ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين مثل منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/اليونيسيف، لتسهيل تقاسم التجارب بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو. ويشمل ذلك وضع كتيب حول أفضل الممارسات في مجال تنفيذ خطة عمل واجادوجو لنشرها. ويبرز الكتيب الممارسات المتعلقة بالحوار الاجتماعي وعمالة الشباب والمرأة وتمويل سياسات العمالة.

ثانيا- <u>البند 4 (أ) من جدول الأعمال: تعبئة الموارد لتنفيذ ومتابعة ورصد وتقييم خطة عمل وإعلان واجادوجو لعام 2004:</u>

أ- اعتبارا لأن الاتحاد الأفريقي اعتمد خطة عمل واجادوجو لعام 2004 حول تعزيز العمالة والحد من حدة الفقر، وأن تمويل سياسات العمالة لا يزال يشكل تحديا، ينبغي أن ينصب التركيز على تحليل العقبات وحل المشاكل؛

ب- إن مفوضية الاتحاد الأفريقي مدعوة إلى التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية وإلى تسهيل تنفيذ عملية الإستراتيجية المقترحة حول تعبئة الموارد، مع منح الأولوية لسياسات قوية في مجال الميزانية والضرائب تلبي احتياجات سياسات العمالة؛

ج-تشجَّع المفوضية على التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية وإعداد إستراتيجية منسقة لتنفيذ توصيات وتعهدات مجموعة الـــ20 حول إدارة سوق العمل والحماية الاجتماعية خلال قمَّتيْها في لندن (المملكة المتحدة) وبيسبورج (الولايات المتحدة)؛

د- أن تقوم الدول الأعضاء بإعداد أطر إنفاق على الأمد المتوسط يكون خاصاً بتنفيذ ورصد سياسة العمالة وذلك لضمان استدامة عملية البرمجة المحلية لسياسات وبرامج العمالة؛

هـــ - ينبغي أن تقوم المفوضية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية، بوضع خطة شاملة لبناء القدرات على تعبئة الموارد لفائدة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

و-ينبغي إجراء تقييم للجهات التي تستقطب الموارد المخصصة لتوفير فرص العمل، وبعد تحديد مجالات ذات أولوية جديدة، ينبغي إعادة توجيه الموارد إلى المجالات

ذات الأولوية. وينبغي استعمال الموارد الداخلية والخارجية لتقديم الائتمانات الصغيرة لخطط عمالة الشباب؛

ز-ينبغي أن تحدد الدول الأعضاء أهدافا تتعلق بعدد فرص العمل التي يتعين توفيرها من خلال اعتماداتها المتكررة والمندرجة في ميزانياتها الرأسمالية؛

ح-ينبغي أن تسهل مفوضية الاتحاد الأفريقي انعقاد اجتماع للمانحين على هامش الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي، المقرر عقده في جنيف، في 2011، وذلك بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية ومكتب الاتحاد الأفريقي في جنيف والمجموعة الأفريقية لدى منظمة العمل الدولية وكذلك منظمة العمل الدولية.

ثالثا- <u>البند 4 (ب) من جدول الأعمال: مشروع خطة الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين:</u>

أ- أن تعزز الدول الأعضاء تنفيذ الحماية الاجتماعية التي تتضمنها أجنداتها الوطنية لصالح العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين، وتشن حملات توعية لتعزيز وتعميم الوثيقة، وتضع خططا محددة وآليات رصد وتقييم، وتستعرض أطرها القانونية والتنظيمية الوطنية لجعلها أكثر تجاوبا مع اجتياجات الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين.

ب- ينبغي أن تنظم المفوضية حملة حشد تأييد مع تغطية واسعة حول مشروع خطة الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الرسميين؛

ت- تدعى المفوضية والبنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية إلى العمل سويا للتنفيذ الفعال لخطة الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين، خصوصا على الصعيد الوطني؛

ث- ينبغي أن تركز الدول الأعضاء على الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا الملائمة، والصحة والسلامة في المجال المهني، وبناء القدرات، بغية تحسين الإنتاجية، وكذلك ضمان الأمن المهني للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين.

رابعا- <u>البند 5 من جدول الأعمال: مواءمة وتنسيق العمل ونظام معلومات الأسواق في أفريقيا:</u>

أ- أن تعزز الدول الأعضاء نظم معلوماتها لسوق العمل تمشيا مع أطر مواءمة الإحصاء للاتحاد الأفريقي، بغية تسهيل صياغة وتنفيذ وتقييم سياسة العمالة بما في ذلك قاعدة بيانات حول الشباب لسوق العمل مع مؤشرات منسقة وواضحة؛

ب- أن تراجع الدول الأعضاء نظمها الخاصة بالتدريب والتعليم في المجالين الفني والمهني لتتوافق مهارات خريجيها مع متطلبات سوق العمل والاحتياجات الإنمائية؛

ج-تشجَّع الدول الأعضاء والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ مشروع مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل، بدعم من الشركاء الإنمائيين؛

د- تدعو الحاجة إلى إجراء دراسة استقصائية منسقة حول سوق العمل بحلول 2013، بتنسيق من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

خامسا- <u>البند 7 من جدول الأعمال:</u>

أ- تعزيز عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات بناء على استنتاجات بعثات التقييم، بما في ذلك نتائج الحلقة الدراسية حول عمالة الشباب في البلدان المذكورة، المنعقدة في إثيوبيا، في ديسمبر 2010؛

1) أن تولى الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً لوضع العمالة في البلدان الخارجة من النزاعات، وبالتضامن مع ضحايا النزاعات بما يشمل اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، وتقيم مشاريع توفر فرص العمل بهدف ضمان السلام الدائم وإعادة الإندماج والتنمية؛

2) أن تتضامن الدول الأعضاء مع دول العبور والمنظمات التي تقدم المساعدة للعمال المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً وضمان الحماية والمساعدة للسكان المتضررين؛

ب- **تنفيذ الإستراتيجية المشتركة أفريقيا – المفوضية الأوروبية وخطة عملها الثانية (2011-2013):**

1- ينبغي أن تسهل المفوضية تعيين دولة عضو رائدة لمجمل الشراكة وللأنشطة المحددة؛

2-ينبغي أن تقوم المفوضية بدعم وتسهيل التعاون في القطاع الخاص بين المنظمات في أفريقيا وفي الاتحاد الأوروبي ولتسهيل انعقاد الاجتماع الأول بين رابطة أرباب العمل الأفريقيين والمنظمات الشقيقة في الاتحاد الأوروبي؛

3-ينبغي أن تتعامل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع بعثة المفوضية الأوروبية لديها وإعداد مشروع يتم تقديمه إلى صندوق التنمية الأوروبي العاشر وغيره من وثائق التمويل ذات الصلة دعما لتنفيذ أحكام "العمالة والحماية الاجتماعية" الواردة في الشراكة الإستراتيجية السابعة.

خطة عمل واجادوجو لمكافحة الاتجار بالبشر، خصوصا النساء والأطفال:

4- ينبغي أن تتولى المفوضية تعبئة الموارد لإطلاق حملة مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار في بقية الأقاليم الأفريقية؛

5-ينبغي أن تنظم المفوضية ورش عمل لبناء القدرات والتدريب في عدد أكبر من الأقاليم الأفريقية لمعالجة التحديات التي أشارت إليها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

سادسا – البند 8 من جدول الأعمال: التقرير عن أنشطة الأعضاء الأفريقيين في منظمة العمل الدولية

أ- بشأن ترشيحات البلدان الأفريقية للمناصب الرفيعة المستوى لمنظمة العمل الدولية، قرر الوزراء مناقشة المسألة في جلسة مغلقة.

سابعا- البند 9 من جدول الأعمال: إحاطات من الشركاء الاجتماعيين والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المتخصصة للاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية المشتركة:

أ- أخذ الاجتماع علما بالإحاطات التي قدمتها إلى اجتماع الخبراء المنظمات التالية:

- منظمة اتحاد النقابات الأفريقية
- الاتحاد الدولي للنقابات – فرع أفريقيا

- الرابطة الأفريقية للإنتاجية؛
- الرابطة الأفريقية لأرباب العمل؛
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي
- المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل
- منظمة العمل الدولية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- منظمة الأعمال للجنوب الأفريقي
- فريق الشباب الأفريقي
- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
- شبكة الشباب الأفريقية المعنية بالسكان والتنمية (فرع الكاميرون)
- شبكة الشباب الأفريقي من أجل التنمية
- منظمة التحرير الفلسطينية

26- ألقت منظمة التحرير الفلسطينية كذلك كلمة أمام اجتماع الخبراء وشكرت أفريقيا على دعمها الثابت للعمال في فلسطين. وقد تم تقديم إعلان وقرار إلى اجتماع الخبراء. وأكد الوزراء دعمهم الثابت لقضية منظمة التحرير الفلسطينية.

البند 6 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:

27-لم تكن للاجتماع أي مسألة للمناقشة تحت هذا البند.

البند 7 من جدول الأعمال: موعد ومكان عقد الدورة العادية التاسعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية:

28-رحب الوزراء بعرض جمهورية الكونغو استضافة دورة لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في 2013.

البند 8 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي:

29-اعتمد الوزراء تقريرهم مع بعض التعديلات.

البند 9 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية:

30-أعرب رئيس اجتماع الوزراء، معالي روبرت إنكيلي، وزير العمل والضمان الاجتماعي في جمهورية الكاميرون، عن شكره للوزراء على مساهماتهم البناءة، ولمفوضية الاتحاد الأفريقي على دعمها الفني لإنجاح الاجتماع. وأكد ترحيبه بهم للعودة إلى ياووندي التي كانت عاصمة العمل لأفريقيا خلال الأسبوع الأخير.

31-عند ذلك، أُعلن اختتام الاجتماع.

—